



الأمم الممتد

الاختفاء القسري في سوريا الأسوأ في العصر الحديث، قرابة 75000 محتفٍ قسرياً

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: الأم الممتد.

ثالثاً: حصيلة الإخفاء القسري

لدى الجهات الفاعلة.

رابعاً: حالات المختفين قسرياً.

خامساً: الاستنتاجات

والتوصيات.

تضامن

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يُعتبر النظام السوري منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في آذار/ 2011 أسوأ الأنظمة الممارسة لمنهجية الإخفاء القسري في العصر الحديث، عدا عن أن لديه تاريخاً غاية في السوء على خلفية أحداث الثمانينيات في عهد الأسد الأب، فمازالت آثار ممارسات الإخفاء القسري وتداعياته وعذاباته ممتدة ومتجددة منذ ذلك الوقت حتى الآن، وقد قارت حصيلة المختفين قسرياً وقتها 17 ألف مختفٍ، معظمهم من أهالي مدينة حماة، أما في السنوات الست الماضية فقد بلغت حصيلة المختفين قسرياً قرابة 75 ألفاً، موزعة على جميع المحافظات السورية، وتوقع أن يمتد أثرها لسنوات طويلة حتى في حال زوال نظام الاستبداد.

وفي أصل تعريف الاختفاء القسري في المصطلح الحقوقي: أن تكون الجهة المرتكبة له هي الحكومة أو تتبع الحكومة (كحال الميليشيات المحلية أو الشيعية الأجنبية في سوريا)، أو منظمة سياسية، وفي المادة السابعة لميثاق روما الأساسي، البند (-2ط) يُعرّف الاعتقال التعسفي كالتالي: «إلقاء القبض على أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو بدعمٍ منها لهذا الفعل، أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحومان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم، أو عن أماكن وجودهم؛ بهدف حرمانهم من حماية القانون لمدة طويلة». في الحالة السورية هناك قوات أصبحت بحكم الأمر الواقع تقوم مقام سلطات حاكمة، كما هو الحال في تنظيم داعش و جبهة فتح الشام (تنظيم جبهة النصرة سابقاً)، وقوات الإدارة الذاتية التي تتبع بشكل رئيس لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وأيضاً مناطق سيطرة فصائل تتبع للمعارضة المسلحة، وقد مارس هؤلاء جميعاً عمليات اعتقال متفاوتة، ارتقى البعض منها بعد ذلك إلى مرتبة الاختفاء القسري، ومازال النظام السوري متفوقاً على بقية الأطراف بنسبة تصل إلى 96% من مجمل المختفين قسرياً في سوريا.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«في سوريا من السهولة أن يتحول المعتقل إلى محتفٍ قسرياً، لأن عمليات الاعتقال جميعها لا تتم بمذكرة قضائية، بل هي أشبه بعمليات خطف، أو اعتقال لدى المرور عبر الحواجز، دون معرفة الجهة التي قامت بالاعتقال، ودون معرفة سبب الاعتقال، كما تُنكر وترفض السلطات بشكل مطلق الاعتراف بأنها من قامت باعتقال الأشخاص أو تعذيبهم أو إبلاغ أحد بمكان وجودهم، ويخشى الأهالي السؤال عنهم، ويدخل الضحايا في ثقب أسود يزداد توسعاً مع الزمن».





لا يوجد لدينا أدنى شك أن المختفين قسرياً يتعرضون لما يتعرض له المعتقلون جميعاً من عمليات تعذيب نمطية، ضمن الماكينة الوحشية لأساليب التعذيب التي يمارسها النظام السوري الحاكم، ويتم قتل العديد منهم تحت التعذيب، أو عبر إطلاق النار. يمنع النظام السوري أي طريقة أو أسلوب للوصول إلى أدنى معلومة ممكنة تكشف عن مصير هؤلاء المختفين، ماعدا قيام الأهالي بدفع مبالغ مالية طائلة للضباط والمسؤولين الذين يُشكلون عصابات مافيووية، وقد أبلغنا العشرات من ذوي الضحايا أنهم وبعد دفعهم مبالغ طائلة وصلت في بعض الأحيان إلى مئة ألف دولار حصلوا على معلومات كاذبة.

في كل عام تُصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا الاختفاء القسري، تُذكر فيه بارتفاع حصيلة المختفين قسرياً في سوريا، وتعرض أبرز حالات الاختفاء القسري المسجلة، فما زال معظم المعتقلين يتحولون إلى مختفين قسرياً، حيث لم يحصل أي تقدم يذكر فيما يتعلق بقضية الإفراج عن المعتقلين، أو بالحد الأدنى للكشف عن مصير المختفين منهم.

كما تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعمليات مراسلة دورية مستمرة أسبوعياً للمقرر الخاص بحالات الاختفاء القسري في العالم التابع للأمم المتحدة، وذلك يندرج ضمن النشاطات التي بالإمكان القيام بها، حيث يقوم فريق توثيق المعتقلين بالتواصل مع أهالي المختفي قسرياً والحصول على البيانات والتفاصيل المطلوبة، ثم ترسل الاستمارة إلى المقرر الخاص.

ونصدر تقريراً شهرياً بشكل دوري عن حالات الاعتقال والإفراج التي تمت خلال الشهر، وما لا يقل عن 65% من حالات الاعتقال يتحولون تدريجياً إلى مختفين قسرياً، ولمزيد من التفاصيل حول كيفية جمع البيانات وأرشفتها نرجو الاطلاع على منهجيتنا.

لا يُشكل ماورد في التقرير سوى الحد الأدنى من الانتهاكات ومن الحالات الموثقة، نظراً لصعوبة تسجيل جميع حالات الاعتقال التعسفي وبالتالي حالات الاختفاء القسري، كما لا يتطرق التقرير إلى التداعيات النفسية والمعنوية لهذه الجريمة المتعددة الأبعاد.

ثانياً: الأمل الممتد:

يتعدى أثر الاختفاء القسري الضحية ويمتد إلى المجتمع عبر أثر لا ينتهي ولا يتوقف بل يزيد بمرور الزمن، وكما أشرنا في تقرير سابق بعنوان لا أثر، فإن العذاب مستمر ويومي لأهالي الضحايا الذين لا يتمكنون ولو ليوم من الأيام فقدان الأمل أو نسيان ذويهم، وهذا يُبقي المجتمع في حالة من التفكك والإرهاب والخوف والعبء المستمرة لمن لم تصبه حالة الاختفاء القسري، كما فعل قناصو النظام السوري باستهداف أفراد في المجتمع بغية إحداث إعاقاة دائمة، لاجتهد القتل، وقد أشرنا إلى ذلك في تقرير صيد البشر.

عبر السنوات الست الماضية استخدم النظام السوري سلاح الإخفاء القسري لبيت الإرهاب والخوف بين جميع قطاعات المجتمع، لم تقتصر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري على النشطاء السياسيين أو المعارضين بل كانت هناك حملات عشوائية كثيرة طالت كبار السن والأطفال، ضمن عملية نزيه وتطهير لركائز المجتمع السوري، وتزداد المعاناة عند الزوجات والأمهات والأطفال الذين يتحملون العبء الأكبر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم الحكومة السورية بتجريد المختفي قسرياً من وظيفته، وتوقف راتبه وجميع مستحقاته، وتمنع عائلته من حق التصرف في ممتلكاته كالميراث والمسكن وتجيد أمواله.





ثالثاً: حصيلة الإخفاء القسري لدى الجهات الفاعلة:

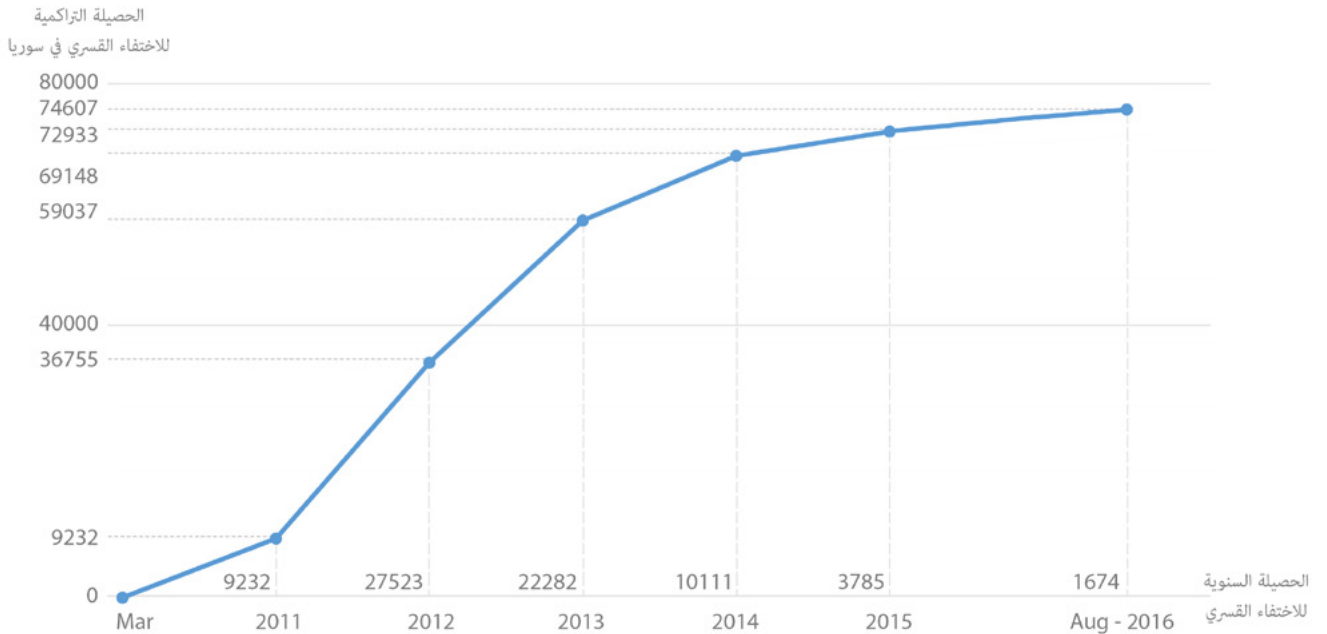
سجلنا 74607 حالات اختفاء قسري في سوريا، منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2016 توزعت كالتالي:



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان



رسم بياني يُظهر مؤشر حالات الاختفاء القسري في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2016 لدى جميع الأطراف الفاعلة:



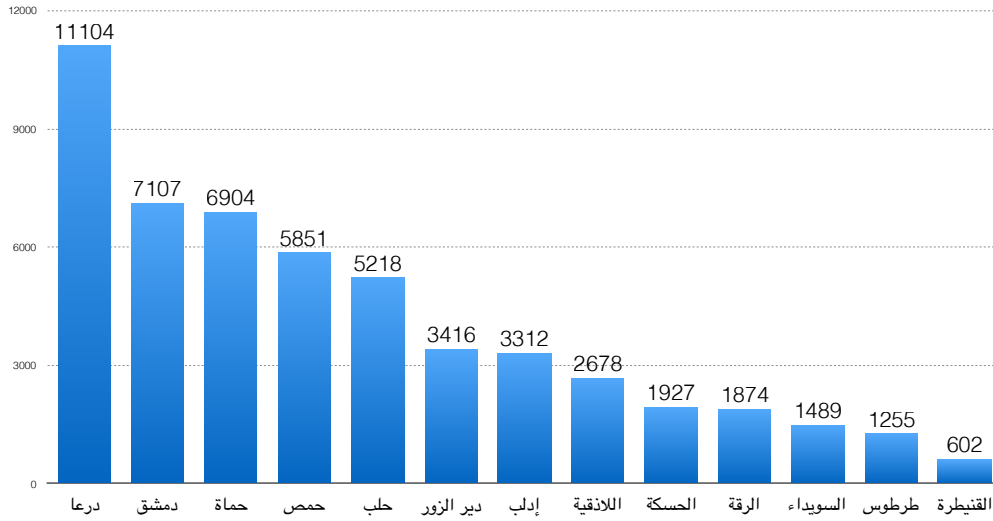


ألف: القوات الحكومية:

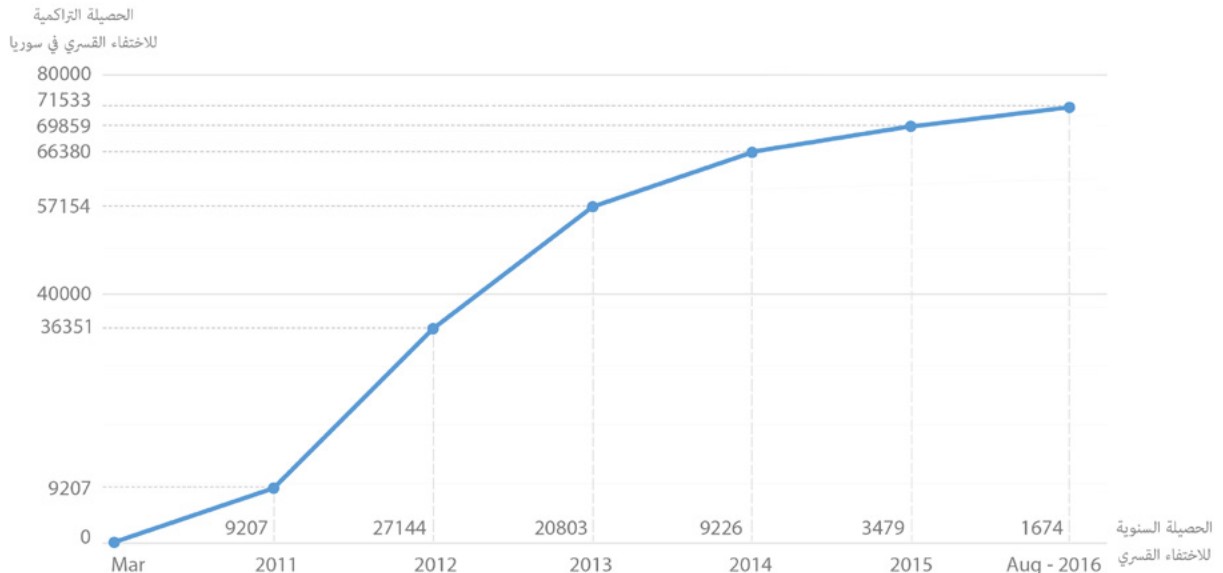
تعتبر القوات الحكومية الطرف الرئيس المسؤول عن النسبة العظمى من عمليات الاختفاء القسري، وهي الطرف الأول الذي بدأ بممارستها بحق المعارضين السياسيين ونشطاء الحراك الشعبي، وقد اتخذت هذه الممارسات شكلاً منهجياً يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. عبر عمليات التوثيق المتراكم اليومي منذ عام 2011 وحتى الآن، تمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم بقرابة 94 ألف معتقل مازالوا حتى الآن محتجزين لدى القوات الحكومية، بينهم 71 ألف محتفٍ قسرياً، يتوزعون كالتالي:

تتوزع حصيلة المختفين قسرياً لدى القوات الحكومية على النحو التالي:
المدنيون: 64214 محتفٍ قسرياً، بينهم ما لا يقل عن 4109 طفلاً، و 2377 سيدة.
المسلحون من أفراد التنظيمات المخالفة للقوات الحكومية: 7319 محتفٍ قسرياً.

توزعوا حسب المحافظات:



توزعوا حسب الأعوام:





باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

1. تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم تنظيم الدولة الإسلامية):

لجأ تنظيم داعش إلى استخدام الاختفاء القسري لأسباب مشابهة لأي سلطة استبدادية، حيث قام بعمليات إخفاء قسري لمعارضيه وللعاملين في المنظمات الإنسانية والخدمية والنشطاء المخالفين له ولتعليماته المتطرفة في المناطق الخاضعة لسيطرته؛ ما تسبب في انتشار الخوف والإرهاب في المجتمع.

أخذت عمليات الاختفاء القسري لدى تنظيم داعش صوراً عدة، منها الخطف من الطرقات وأماكن العمل أو المنازل ثم الإخفاء، وقد أنكر تنظيم داعش مسؤوليته عن الخطف، وهناك العديد من الحالات المسجلة لدينا مضى على غيابها عدة سنوات، دون معرفة أو كشف مصيرها، وبسبب سياسة القتل التي يتبعها التنظيم مع كافة معارضيه؛ من المرجح أنه قام بإعدامهم بكل برودة أعصاب.

تُقدّر حالات الاختفاء القسري التي حصلت على يد تنظيم داعش بما لا يقل عن 1479 حالة إخفاء قسري، بينهم 118 طفلاً و 87 سيدة.

2. جبهة فتح الشام (تنظيم جبهة النصرة سابقاً):

استخدمت جبهة فتح الشام عمليات الإخفاء القسري ضد النشطاء الإعلاميين والصحفيين الأجانب على نحو خاص، والعاملين في المنظمات الأجنبية والمحلية تحت ذرائع مختلفة كعدم أخذ موافقة الجبهة والحصول على ترخيص يسمح لهم بالعمل، وهؤلاء غالباً ما تقوم بإخفائهم مدة تتراوح بين شهرين إلى 8 أشهر، ثم تقوم بإطلاق سراحهم، كما استهدفت عمليات الإخفاء القسري عناصر منتمين لفصائل في المعارضة المسلحة خلال هجماتها على مقراتهم العسكرية؛ ومعظم هذه الحالات ما تزال قيد الاختفاء القسري حتى اللحظة. تُقدّر حالات الاختفاء القسري التي حصلت على يد جبهة فتح الشام بما لا يقل عن 892 حالة إخفاء قسري، بينهم 41 طفلاً و 3 سيدات.

ثاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

مارست قوات الإدارة الذاتية سياسية الإخفاء القسري تجاه خصومها في الأحزاب السياسية بشكل رئيس، والمعارضين لسياسيتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، واتبعت الخطف والإخفاء تجاه سكان تلك المناطق لتخويفهم من عواقب مخالفتها ولرفض القرارات والقوانين التي أصدرتها خاصة قوانين التجنيد الإجباري، وأيضاً استخدمت الإخفاء القسري تجاه أسرى فصائل المعارضة المسلحة الذين تأسرهم خلال معاركها ضدهم.

تُقدّر حالات الاختفاء القسري التي حصلت من قبل قوات الإدارة الذاتية بما لا يقل عن 397 حالة إخفاء قسري، بينهم 61 طفلاً، و 11 سيدة.

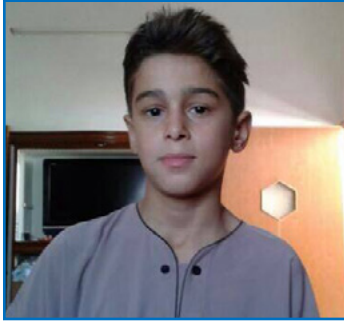
ثاء: فصائل المعارضة المسلحة:

قامت فصائل في المعارضة المسلحة بعمليات اعتقال وأخفت عدداً كبيراً من المعتقلين بشكل قسري، وعرضت مبادلتهم مراراً مع قوات النظام السوري، ومع تنظيم داعش. تُشكل عمليات الإخفاء القسري جريمة حرب لمخالفتها للقانون الدولي الإنساني.

تُقدر حالات الاختفاء القسري التي حصلت على يد فصائل المعارضة المسلحة بما لا يقل عن 306 بينهم 29 طفلاً، و 14 سيدة.



رابعاً: استعراض لضحايا في عداد المختفين قسرياً:



ألف: أبرز حالات الاختفاء القسري لدى القوات الحكومية:

الطفل مؤمن عبد الحكيم الحسن الجاسم، من حي الجبيلة في مدينة دير الزور، تولد عام 2004، في 9/ أيلول/ 2014 اعتقلته قوى الأمن العسكري إثر مدهمتها منزل عائلته في حي الجبيلة بمدينة دير الزور، نُقل بعدها إلى مكان مجهول، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



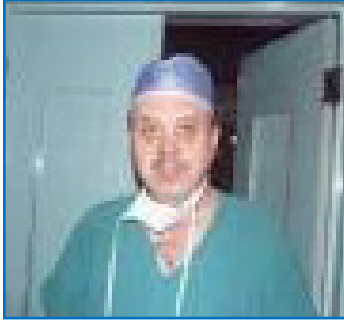
السيدة رياح الزين، من حي جورة الشياح في مدينة حمص، تبلغ من العمر لدى اعتقالها 48 عاماً، متزوجة وأم لخمسة أبناء، موظفة في مكتب التشغيل والعمل في مؤسسة المياه بمدينة حمص، بتاريخ 21/ حزيران/ 2015 ولدى مرور السيدة رياح الزين، من نقطة تفتيش (حاجز الصالة الرياضية) تابعة للقوات الحكومية في منطقة طريق الشام بمدينة حمص، قامت عناصر نقطة التفتيش التابعة لقوى الأمن العسكري باعتقالها تعسفياً، واقتيادها إلى جهة مجهولة، ولم تحصل عائلتها على أية معلومة تحدد مصيرها أو مكان احتجازها بعد ذلك التاريخ، وما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



السيدة هدى العدادي، من حي الجبيلة في مدينة دير الزور، تبلغ من العمر لدى اعتقالها 51 عاماً، متزوجة وأم لثلاثة أبناء، بتاريخ 9/ أيلول/ 2014 اعتقلتها عناصر مسلحة تابعة لقوى الأمن العسكري التابع للقوات الحكومية من مكان إقامتها في حي الجبيلة بمدينة دير الزور، نُقلت بعدها إلى مكان مجهول، وما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



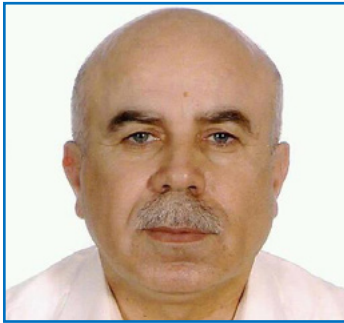
الطفل عدنان الإمام، من حي المجتهد بمدينة دمشق، تولد عام 1999، في 1/ آب/ 2013، اعتقلته قوى أمن الدولة التابعة للقوات الحكومية من مكان إقامته في منزل عائلته في حي المجتهد بمدينة دمشق، نُقل بعدها إلى فرع أمن الدولة 251 المعروف باسم فرع الخطيب والكائن في منطقة الخطيب بمدينة دمشق حيث شوهد فيه آخر مرة في 5/ كانون الثاني/ 2014، وُنقل بعدها إلى جهة مجهولة، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الدكتور هايال حميد، من مخيم اليرموك بمدينة دمشق، فلسطيني سوري، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 49 عاماً، طبيب جراح وأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق، في 13/ آب/ 2012 اعتقلته القوات الحكومية أثناء تواجده في عيادته الخاصة في مخيم اليرموك بمدينة دمشق، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الدكتور عاطف ملاك، من مدينة السويداء، يبلغ من العمر 51 عاماً، بتاريخ 1/ تشرين الأول/ 2015 اعتقلته قوى الأمن العسكري التابع للقوات الحكومية من مكان إقامته بمدينة السويداء، تم اقتياده إلى فرع الأمن العسكري في المدينة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



محمد صالح، من قرية المبعوجة بريف حمص، يبلغ من العمر 54 عاماً، ناشط سياسي مستقل وعضو سابق في الرابطة الشيوعية السورية، ينشط في مجال العمل الإنساني والكشف عن مصير المعتقلين والمختطفين، بتاريخ 23/ تشرين الأول/ 2015، اعتقلته عناصر تابعة لفرع الأمن الجوي التابع للقوات الحكومية من مكان إقامته في مدينة حمص بعد مداهمة منزله ومصادرة أجهزة الاتصالات، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



المصور الصحفي نيراز سعيد، فلسطيني سوري، من مخيم اليرموك بدمشق، مصور فوتوغرافي وحاصل على جائزة الأونروا لأفضل صورة صحفية عام 2013، بتاريخ 2/ تشرين الأول/ 2015 قامت عناصر تابعة للإدارة العامة للمخابرات العسكرية بدمشق التابعة للقوات الحكومية بمداهمة مكان وجوده في مدينة دمشق واعتقاله، تم اقتياده إلى الفرع 215، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



باء: أبرز حالات الاختفاء القسري لدى التنظيمات الإسلامية المتشددة:

1. أبرز حالات الاختفاء القسري لدى تنظيم داعش:

محمد نور عموري، من مدينة اعزاز بريف حلب الشمالي، يبلغ من العمر 33 عاماً، ناشط إعلامي ومدير مركز اعزاز الإعلامي، بتاريخ 18/ أيلول/ 2013 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم داعش باعتقاله من مكان إقامته في اعزاز، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الناشط الإعلامي عثمان السلطان، من مدينة القورية بريف دير الزور، ناشط إعلامي في مركز القورية الإعلامي، بتاريخ 15/ تشرين الأول/ 2015 قامت عناصر تابعة لتنظيم داعش باعتقاله من مكان إقامته في القورية، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الأستاذ عبد الله الخليل، من مدينة الرقة، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 52 عاماً، محامي ورئيس المجلس المحلي لمحافظة الرقة، بتاريخ 18/ أيار/ 2013 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم داعش من مكان إقامته في مدينة الرقة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



1. أبرز حالات الاختفاء القسري لدى جبهة فتح الشام:

وثاب العز، من مدينة سراقب بريف إدلب، يبلغ من العمر 27 عاماً، أحد كوادر الحزب الشيوعي السوري سابقاً، وناشط إغاثي في الحراك الثوري، بتاريخ 7/ كانون الثاني/ 2015، قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام باعتقاله لدى عودته من الحدود التركية عند نقطة تفتيش تابعة لها بالقرب من مطار تفتناز العسكري، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الشيخ أبو عبد الله الخولي، من محافظة حمص، رجل دين وقيادي في حركة حزم إحدى فصائل المعارضة السورية المسلحة، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة عند أحد نقاط التفتيش التابعة لها بتاريخ 9/ كانون الثاني/ 2015، ظهر لاحقاً في مقطع فيديو مسجل من داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم جبهة فتح الشام، لم تتمكن بعدها الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيره أو مكان احتجازه.



الأستاذ محمد ماهر كرمان، من مدينة حلب، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 51 عاماً، مستشار سياسي لدى مجلس ثوار حلب، بتاريخ 8 تشرين الثاني/ 2015 اعتقلته عناصر تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام من مكان إقامته في حي الكلاسة بمدينة حلب، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: أبرز حالات الاختفاء القسري لدى قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني):



الأستاذ صلاح يونس، من مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فرع سوريا، الثلاثاء 14 حزيران/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان إقامته في مدينة عامودا، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الأستاذ عبد الملك حتو، من مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 49 عاماً، عضو لجنة المنطقة في الحزب الديمقراطي الكردستاني فرع سوريا، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان إقامته في مدينة عامودا في 9 حزيران/ 2016، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



تاء: أبرز حالات الاختفاء القسري لدى فصائل المعارضة المسلحة:

الطفل زياد غدیر ديب، من قرية بلوطة بريف اللاذقية، يبلغ من العمر عاماً واحداً، اعتقل مع ذويه من مكان إقامتهم في قرية بلوطة بتاريخ 4 آب/ 2013 أثناء هجوم فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية في معركة «أم المؤمنين عائشة»، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيره أو مكان اعتقاله.



حسنة عبد الكريم عيسى، من قرية الحمبوشية بريف اللاذقية، أنثى، تبلغ من العمر 45 عاماً، اعتقلت من مكان إقامتها في قرية الحمبوشية بتاريخ 4/ آب/ 2013 أثناء هجوم فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية في معركة «أم المؤمنين عائشة»، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيرها أو مكان اعتقالها.



ثرثيا درغام سليم، من قرية بلوطة بريف اللاذقية، تبلغ من العمر 17 عاماً، اعتقلت من مكان إقامتها في قرية بلوطة بتاريخ 4/ آب/ 2013 أثناء هجوم فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية في معركة «أم المؤمنين عائشة»، لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيرها أو مكان اعتقالها.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

يُعد الإخفاء القسري مجرماً بموجب اتفاقية خاصة وضعت لتجريمه، وهي «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، والتي اعتمدت في العام 2006، وعلى الرغم من أن سوريا لم تصادق على الاتفاقية، إلا أن تجريم «الإخفاء القسري» بحد ذاته يعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي، وهو إلى جانب ذلك، يخالف اتفاقيات جنيف 1949، -تُعدُّ سوريا طرفاً فيها-، والبروتوكول الثاني الملحق بها 1977.

ونصّت المادة السابعة لميثاق روما الأساسي، والذي دخل حيّز التنفيذ في 1 تموز (يوليو) 2002، البند (1-ط)، على أن «الإخفاء القسري للأشخاص «إذا ارتكب بشكل واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، فإنه يمثل «جريمة ضد الإنسانية». وعرّفت المادة 7 ذاتها (في البند «2-ط» منها) الاختفاء القسري على أنه «إلقاء القبض على أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة». وباعتبار الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، فهي بالتالي لا تخضع لقانون التقادم، بمعنى أن محاسبة من قام باقترافها تبقى مفتوحة إلى أن تتم، وهي تُعطي أسر الضحايا الحق في طلب التعويض، ومعرفة الحقيقة حول مصير أبنائهم المختفين.

وبجانب ذلك، فإن سوريا دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وجريمة الاختفاء القسري تنطوي على مجموعة من الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيتين، ومن ذلك انتهاكها لحق الشخص في عدم التعرض للاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية، وحقه في الاعتراف له بالشخصية القانونية وعرضه على محاكمة عادلة، وتوفير ظروف إنسانية أثناء احتجازه، وحقه في الأمن والكرامة، وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة بالطبع لانتهاكها للحق في الحياة (في حالة قتل الشخص بعد إخفائه قسرياً).



وفوق ذلك، تنتهك جريمة الاختفاء القسري وبصورة عرضية عدداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرتهم، وهي الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، ومنها الحق في توفير الحماية للأسرة؛ والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم.

وحين يقع الأطفال ضحايا لجريمة الاختفاء القسري، يشكل ذلك انتهاكاً واضحاً لعدد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في عدم التعرض للمنع من الحرية بصورة تعسفية، وحق التمتع بهويته الشخصية، وحقه في العائلة والعيش مع ذويه. كما اتبعت قوات الإدارة الذاتية السياسة ذاتها ضد خصومها مرتكبة جرائم ترقى إلى أن تكون جرائم حرب، بحسب المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ومورست السياسة ذاتها أيضاً من قبل التنظيمات الإسلامية المتشددة، وبعض فصائل المعارضة المسلحة.

التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

على مجلس الأمن متابعة تطبيق وإلزام الأطراف بالقرارات التي قام بإصدارها ومن أبرزها القرار رقم 2024، والقرار رقم 2139، وأن يتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بالمختفين قسرياً في سوريا.

يتوجب الضغط العاجل على النظام السوري من أجل السماح للجنة التحقيق الدولية المستقلة بالوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز من أجل التحقيق في المزاعم الرهيبة حول انتهاكات حقوق الإنسان داخل مراكز الاحتجاز، من أجل محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم. كما يتوجب وعلى نحو فوري السماح لكافة المحتجزين الاتصال مع أقربائهم ومع المحامين والأطباء، وإيجاد ضمانات ملزمة لمنع تكرار الانتهاكات داخل مراكز الاحتجاز، والكشف عن مصير ما لا يقل عن 71 ألف شخص تعرضوا للاختفاء القسري. ويجب على الدول الحليفة للأطراف الأخرى الضغط عليها للكشف عن مصير المختفين قسرياً في سجونها.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن كافة الاجتماعات السنوية الدورية.

المقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري:

زيادة عدد العاملين في قضية المختفين قسرياً في مكتب المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري بسوريا نظراً لكثافة وحجم حالات المختفين قسرياً في سوريا.

تضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم، ولا بد من نضال حقوقي واجتماعي مستمر حتى الكشف عن مصير ذويهم وإطلاق سراحهم.

